

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عين شمس

كلية التجارة

مشاكل تقييم المخزون السلعي في المحاسبة القومية

دراسة مقارنة بالمحاسبة التجارية

وبالتطبيق على النظام المحاسبي الموحد

بحث مقدم من

ألفت على عطية مندور

للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

من كلية التجارة - جامعة عين شمس

إشراف

الأستاذ الدكتور / حسن محمد كمال

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

بكلية التجارة - جامعة عين شمس

١٩٧٨

الموضوع

مشاكل تقييم المخزون السلعي في المحاسبة القومية دراسة مقارنة
بالمحاسبة التجارية وبالتطبيق على النظام المحاسبي الموحد

بحث مقدم من

الفت على عطية من دور

للحصول على درجة

الماجستير في المحاسبة



٠١٩٧٨

٦٥٨١٧٨٥

٦٩٢٨

اعضاء اللجنة

التاريخ

التوقيع

١٨/٢/٧٧٨

محمد رضا الهوارى

الاستاذ الدكتور / حسن محمد كمال
الاستاذ الدكتور / محمد نصر الهوارى
الاستاذ الدكتور / سمير طهوار



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الباب الأول

مساكـل تقيـم المخـزون السلمـى فى

المحاسبة القويـمة

شكر وتقدير

يسر الباحثة أن تتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان الى الأستاذ الدكتور / حسن محمد كمال ، أستاذ ورئيس قسم المحاسبة ، بكلية التجارة - جامعة عين شمس ، والمشرف على الرسالة ، وذلك على ما قدمه الى من جهودات وارشادات وتوجيهات قيمة اتسمت بالروح العلمية والتعاون الوثيق من أجل خلق بحوث علمية بناءة ظهرت آثارها في اعداد هذا البحث .

كما تتقدم الباحثة بشكرها الى الاستاذ الدكتور / محمد نصر الهوارى أستاذ المحاسبة بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - جامعة عين شمس ، والأستاذ الدكتور / محمود سمير طومار رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة الزقازيق - على تفضلهما بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث .

كما تتقدم الباحثة بشكرها وعرفانها بجميل العميد الدكتور / جلال الشافعى مدرس المحاسبة بكلية التجارة - جامعة الزقازيق وذلك على ما قدمه من ارشادات وتوجيهات في سبيل اخراج هذا البحث .

ولا أجدر ختاماً لهذه الكلمة الا أن أترك الجزاء لله وحده عز وجل فهو الذى يجزى خير الجزاء .

الباحثة

مقدمة البحث

مضمون البحث :

تعتبر مشكلة التقييم مشكلة معقدة ، فلقد كانت مشار جدول بين علماء المحاسبة وزاد من تعقيدها تلك التغيرات التي تحدث من وقت لآخر في القوة الشرائية للنقود .

ومما لا شك فيه ان اختلاف نظريات التقييم يعطى نتائج متفاوتة الأمر الذي يخلق مشكلة بالغة الأهمية ، عيقة الأثر في كياننا الاقتصادي .

ومن المعلوم ان موضوع التقييم يحتل مركز الأولة والأهمية في مجال المحاسبة القومية بصفة عامة نظرا لما يعترضه من مشاكل التكييف المختلفة والمعالجة الدقيقة لكثير من العناصر المحاسبية بما يترتب على ذلك كله من نتائج خطيرة على الصورة التي تقدمها المحاسبة القومية وما يبنى عليها من تخطيط .

وأهم المشاكل التي تعترض المحاسبة القومية تتلخص في الآتي :

- (١) اختلاف الأسعار في الأسواق المختلفة .
 - (٢) عدم وجود سعر في بعض الأحوال كما في حالة القطاعات غير النقدية .
 - (٣) عدم وجود سعر في حالة الأجور والايجارات الافتراضية أو الحكومية .
 - (٤) اختلاف الفلسفات المذهبية كما هو الشأن بالنسبة للاشتراكية والرأسمالية .
- ولعل أهم الموجودات تأثرا بالتقييم هو المخزون السلمي بأنواعه المختلفة باعتبارها عنصرا هاما من أهم عناصر الأصول المتداولة التي تساعد على عمليات الاستثمار .

أهمية البحث :

يمكن أن نوجز أهمية هذا البحث في النقاط الآتية :

- (١) اختلاف وجهات النظر حول علاج مشكلة تقييم المخزون وما يترتب على ذلك من اختلاف في القياس واختلافات في حسابات النتيجة .
- (٢) النتائج المختلفة البالغة الأهمية المترتبة على تقييم المخزون مما ينمكس أثره على قياس الأرباح وتوزيعاتها وحساب الضرائب والمخصصات والاحتياطيات والتسمير .
- (٣) أهمية انمكاس أثر التقييم على المستوى القومي بالنسبة الى حساب رأس المال .

(ب)

- ٤) المشاكل المختلفة التي نواجهها بالنسبة الى تقييم المخزون على المستوى القومى مسا
يترتب على ذلك من اختلافات فى الحساب بالنسبة الى الناتج القومى والدخل القومى .
- ٥) اهتمام النظام المحاسبى الموحد بموضوع تقييم المخزون ومحاولة علاجه له على الرغم من
قصور النتائج التى توصل اليها .

أهداف البحث :

تتضمن أهداف هذا البحث فى الآتى :

- ١) مناقشة الآراء المختلفة الخاصة بتقييم المخزون سواء على مستوى الاقتصاد القومى
ككل أو على مستوى الوحدة الاقتصادية .
- ٢) التوصل الى الرأى المقبول الصحيح فى تقييم المخزون على المستوى القومى ومستوى
الوحدة الاقتصادية .
- ٣) استخدام هذا التقييم للمخزون فى تصوير أفضل حسابات ممكنة على مستوى الوحدة
ومستوى الاقتصاد القومى كله ما يخدم فى النهاية الخطة الاقتصادية القومية .

خطة البحث :

خطة الدراسة فى هذا البحث تتكون من ثلاث خطوات :

الباب الأول : مشاكل تقييم المخزون فى المحاسبة القومية .
وينقسم الى فصلين :

الفصل الأول : التقييم فى المحاسبة القومية وأهميته .

الفصل الثانى : مشكلة تقييم المخزون فى المحاسبة القومية وأهميته .

الباب الثانى : مشاكل تقييم المخزون السلمى فى المحاسبة التجارية .

وينقسم الى فصلين :

الفصل الأول : موقع مشكلة تقييم المخزون فى المحاسبة التجارية وأهميته .

الفصل الثانى : حلول مشاكل تقييم المخزون فى المحاسبة التجارية .

(ج)

الباب الثالث : مقارنة مشاكل وحلول تقييم المخزون في المحاسبة التجارية والقويمة

• موقف النظام المحاسبي الموحد منها •

ونقسم الى فصلين :

الفصل الأول : أوجه التشابه والاختلاف بين مفهوم تقييم المخزون في المحاسبة

القومية والتجارية •

الفصل الثاني : موقف النظام المحاسبي الموحد من مشاكل وحلول تقييم المخزون •

الفصل الأول

التقييم في المحاسبة القومية وأهميته

المبحث الأول

معنى التقييم

يختلف معنى التقييم عند رجال الاقتصاد عن المعنى الذى يعنيه المحاسبون وذلك
ناتج عن الاختلاف فى الاسلوب النظرى الذى يتبعه الاقتصاديون فى تحديدهم للقيمة
عن ذلك الاسلوب العملى الذى يتبعه المحاسبون فى اثبات القيمة والمحاسبة عليها .

وإذا نظرنا الى القيمة فى معناها النجرد لدى الاقتصاديين لوجدنا أن آدم سميث
يرى أن " لفظ القيمة له معنيين مختلفين فهو يعبّر أحيانا عن منفعة شىء محدد وأحيانا
أخرى عن القدرة على شراء سلع أخرى يمكن تملكها بدلا من ذلك الشىء " .

وصرف مارشال القيمة بأنها " التبادل لشيء ما فى صورة اشياء أخرى فى أى زمان
أو مكان فهى المقدار من الشىء الثانى الذى يمكن الحصول عليها بدلا من الشىء الاول .
أى أن القيمة نسبة بين شيئين فى وقت ومكان محدد . ومن الممكن التعبير عنها فى شكل
وحدات نقدية ونقول أن قيمة كل منهما هى سمره " (١) .

فقيمة الشىء لدى الاقتصاديين اذن مستمدة من قيمة الاشياء الأخرى التى يمكن أن
تكون موضع المبادلة به وفى حالة استخدام التعبير النقدى فان سعر كل شىء هو
الدال على قيمته فى لحظة كونه موضما للمبادلة .

يرى الاقتصاديون أن مارشال قد حاول أن يطور النظرية الكلاسيكية فى القيمة بما يتلاءم
مع المجتمع الصناعى الحديث . مجتمع المشروعات الكبرى والانتاج الضخم وذلك بأن ينسجق
بين نظريات المنفعة وتكاليف الانتاج واعتقد " مارشال " أن القيمة تتأثر بالطلب اذا أخذنا
المدة القصيرة فى الاعتبار لان السلع اذا عرضت فى الاسواق فستكون تفضيلات المستهلكين
ورغباتهم هى التى تحدد الثمن اما فى المدة الطويلة فتظهر أهمية المرض لأن ثمن السلعة
فى المدة الطويلة لا يمكن أن يختلف كثيرا عن تكلفة العناصر التى استخدمت فى انتاجها (٢)
يرى ماركس انه عند تفسير القيمة يجب أن نفرق بين ما يسمى بالقيمة الاستعمالية للسلعة

1. Marshall; Alfred, principles of Economics (8th Edition), Macmillan and Company Ltd., London, 1952, P.51.

(١) د . محمد يحيى عويس " القيمة " محاضرات ألقاها على طلبة الدراسات العليا بكلية
الادارة والمعاملات والمعاملات بجامعة الأزهر - القاهرة : ٧١ - ١٩٧٢ - ص ١٤ .

التي تعكس منفعتها للمستهلك وبين القيمة التبادلية الصئلة لعدار ما يمكن أن نحصل عليه من سلعة أخرى ، أى بالثمن • وذهب ماركس الى أن قيمة السلعة تعنى أنها من فئلاج العمل الانسانى • وهو يرى أن معدل التبادل بين سلعتين يكون على أساس نسبة العمل المبذول فى كل منهما • (١)

وحيث أن المحاسبة القومية هى تصور محاسبى للنشاط الاقتصادى الذى يتم فى المجتمع وذلك فى صورة :

- حسابات الدخل القومى •
- حسابات المستخدم - المنتج •
- جداول التدفقات النقدية والمالية •
- الميزانية القومية •
- الموازين الاقتصادية فى الدول الاشتراكية •

بالنسبة لحسابات الدخل القومى فان التصور يتناول المصادر التى يأتى منها الدخل أو الانتاج ثم عوامل الانتاج التى يوزع عليها ثم المصادر الانفاقية • وهى من ناحية أخرى تصور الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار أو بتعبير أدق هى تعطى صورة للعابلية بين قرارات القائمين على الانتاج وقرارات المختصين بالاستهلاك وقرارات المستثمرين والمدخرين وهى أيضا (حسابات الدخل القومى) تصور التدفقات الدخلية بالاضافة الى الأرصدة الرأسمالية أى المخزون والتكوين الرأسمالى والمجهولات الرأسمالية القابلة أى الاقتراض (حساب رأس المال) • وهى فى تصورهما لذلك كله نتبع منهاجا تقييميا بمعنى أنها تعتمد على التقييم الاقتصادى وليس التجارى (المالى) بمعنى أنها تعتمد على النظرية الاقتصادية فى التقييم وفى استخلاص المعانى والمفاهيم المختلفة • كذلك بالنسبة لحسابات المستخدم - المنتج فان الماهية تتلخص فى تصور النشاط الاقتصادى باعتباره سلسلة ذات حلقات مترابطة وتم التقييم للصفقات فيها على أساس القطاع البائع أو القطاع المشتري ••• الخ •

وكذلك الموازين الاقتصادية الاشتراكية عبارة عن وصف محاسبى أيضا لجميع أوجه النشاط الاقتصادى فى صورة مالية ومادية وشرية • وعلى ذلك (٧) تتلخص كل عملية اقتصادية فى المعادلة الآتية :

(١) د • مبارك حجير التقييم الاقتصادى والمحاسبى - الطبعة الاولى ١٩٦٩ - مكتبة الانجلو المصرية ص ١٤ •

(٧) د • ذكريا احمد نصر • عشر محاضرات فى الدخل القومى - معهد الدراسات العربية سنة ١٩٥٧ • ص ٢٥ •

ك \times س = ن حيث تعبر ك عن كمية السلعة المتبادلة • س سعرها •
 ن قيمتها النقدية • ونصل الى قيمة مجموع معين من العمليات عن
 طريق جمع مثل هذه المعادلات • وتثور في هذا الشأن مشاكل متعددة تتناول منها
 مشكلتين رئيسيتين :-

أ - مشكلة السعر : أى سعر نختار لتقييم كميات الانتاج ؟

الرد البديهي هو الأخذ بالسعر الجارى في السوق كما تبينه الاحصاءات المختلفة
 وقد يقبل ذلك دون تردد فيما يتعلق بالسلع التى تتبادل فعلا في الاسواق •
 ولكن الأمر يختلف بالنسبة للسلع الخارجة عن نطاق التبادل الفعلى فقد تتع الوحدات
 الاقتصادية لا للبيع بل للاستهلاك الشخصى كما يحدث مثلا في القطاع الزراعى بوجه خاص
 فأى سعر نستند اليه في تقييم هذا الانتاج ؟

إذا كان نصيب هذا الانتاج قليلا فلا ضرر من تطبيق سعر السوق للسلع المماثلة
 ومما لته بقيمة الانتاج • اما اذا كان هذا النصيب كبيرا كما هو الحال في الدول النامية
 أو الدول الزراعية • فان الأخذ بسعر سوق يؤدى الى رقم يبعد عن حقيقة الواقع •

فتطبيق هذا السعر على سلع لا تتبادل قد يؤدى الى المفارقة في قيمة المنتجات
 الفعلية إذ يتضمن سعر السوق خدمات مختلفة (نقل - وسطاء - تخزين) يضاف الى
 ذلك أن سعر السوق نفسه ليس مستقلا عن حجم المعروض بالاسواق ومن المتعذر تقدير
 تأثير هذا السعر اذا ما عرض جميع الانتاج للبيع ولم يحتفظ بجزء منه للاستخدام الشخصى
 المباشر • لذلك يميل الرأى الى تقييم مثل هذا الجزء على أساس سعر التكلفة لا سعر السوق •
 ومجمل القول أن الاسعار المتخذة أساسا لتقييم مجموع المنتجات في اقتصاد معين عبارة
 عن خليط غير متجانس من الاسعار الفعلية والاسعار المجازية • أسعار تعكس المنافسة
 وأخرى تعبر عن تدخل فعال •

ب - المقارنة الزمنية : والقصد بها أن الفترات المختلفة أو الازمنة لا يكون فيها السعر
 موحدًا حيث أن الاسعار دائما آخذة في الارتفاع بشكل عام سنة بعد أخرى فـ إذا
 ما كانت لدينا كمية انتاج في سنة ما وكمية أخرى في سنة تالية نجد أن قيمة الكميتان مع فرض
 تساوى مقداريهما مختلفة لأن السعر يتزايد وأطلق مثلا لتبيين المقارنة الزمنية ومشكلتها •

أنتجت الدولة ١٠٠ أردب من القمح في فترة زمنية معينة وكان ثمن الأردب في هذه
 الفترة ٣ جنيه ثم أنتجت نفس الكمية في فترة أخرى ولكن كان السعر الجارى ٦ جنيه وأردنا
 مقارنة قيمة الانتاجين نجد أمانا :

الفترة الاولى = 100 x 3 = 300 جنيهه

الفترة الثانية = 100 x 6 = 600 جنيهه

نجد أن هناك تضاعفا في قيمة الانتاج هذا التضاعف ناشئ عن تغير الاسعار لا نسي حقيقة الانتاج . هنا اذا كان الأمر متعلق بسلعة واحدة فما بالك اذا ما تعددت السلع؟ ان حل المشكلة سهل اذا استطعنا قياس الكميات لا بالوحدة النقدية بل بوححدات أخرى كالوحدات المنفعية ولكن نفس المشكلة تثور لانه يتمذر تحديد سعر منقعى بالنسبة لكل سلعة والنسبة لكل فرد .

وحلا لهذه المشكلة نلجأ الى ما يسمى بالسلاسل الزمنية عن طريق استبعاد أثر التغير الاسعى وبيين التغير الحقيقى في قيمة الانتاج . اننا نعلم أن المعادلة الاساسية لكل مجموعة قيمية هي (١) :

$$\text{القيمة} = \text{الكمية} \times \text{السعر}$$

$$\text{الكمية} = \frac{\text{القيمة}}{\text{السعر}}$$

فلو عبرنا عن كل من المتغيرات الثلاثة السابقة بأرقامها القياسية يكون لدينا :

$$\text{الرقم القياسى للقيمة} = \frac{\text{الرقم القياسى للكميات}}{\text{الرقم القياسى للسعر}}$$

وهذا الرقم الاخير هو الذى يظهر لنا التطوير الحقيقى لحجم الانتاج .

وقال عندئذ أننا عبرنا عن تغيرات الانتاج بالاسعار الثابتة أى اننا استبعدنا أثر

التغيرات فى الاسعار فأظهرنا التغير الحقيقى لحجم الانتاج .

(١) د . مبارك حجير - التقييم الاقتصادى والمحاسبى مرجع سبق ذكره ص ٨ ٥ ٩ .

المبحث الثانيأسس التقييم في نظم المحاسبة القومية

وحيث أن هيكل الحسابات القومية في ج . م . ع لا يختلف عن نظام الأمم المتحدة بل أنه عقب صدور النظام الجديد في الحسابات القومية للأمم المتحدة فقد أجرى بواسطة الجهاز المركزي للتعبيث والاحصاء وضع نظام جديد للحسابات القومية في مصر على نمط النظام الجديد للأمم المتحدة . كذلك فإن نظام الحسابات القومية الموحد للدول العربية الذي أصدره مركز التنمية الصناعية للدول العربية في يناير ١٩٧١ يستمد هيكله الاساسي من نظام الامم المتحدة للحسابات القومية الجديدة .

لذلك فباستعراض أسس التقييم في نظام الامم المتحدة للحسابات القومية نكون قد استعرضنا المرجع الاساسي لكل من نظامي ج . م . ع والنظام الموحد للدول العربية على أنه يتمين توضيح بعض المفاهيم والمكونات التي تعدد القيمة على أساسها في المحاسبة القومية وذلك حتى يسهل علينا تفهم أسس التقييم المختلفة في المحاسبة القومية .

(١) المدخلات المباشرة : (١)

وتشتمل المدخلات المباشرة على الاتي :-

أ - عوائد العاملين بأجر داخل الوحدة الاقتصادية بالإضافة الى عوائد العاملين بأجر في مجال نقل المستلزمات السلعية المشتراه ونقل وتوزيع منتجات الوحدة الاقتصادية الى المشتري .

ب - اهلاك رأس المال .

ج - فائض التشغيل .

(٢) المدخلات الوسيطة : تشتمل المدخلات الوسيطة على :

أ - تكلفة المستلزمات السلعية ماعدا صافي الضرائب السلعية و صافي الضرائب غير المباشرة الاخرى على المدخلات الوسيطة .

ب - تكاليف الخدمات المشتراه بفرض نقل المستلزمات الى مخازن المنشأة أو المشتراه بفرض نقل وتوزيع المنتجات بالإضافة الى الخدمات الاخرى المشتراه .

(٧) أ - نظام الامم المتحدة الجديد للحسابات القومية سنة ١٩٦٨ (ترجمة وإصدار الجهاز المركزي للتعبيث والاحصاء ١٩٧٢) ص ٦٦٩ - ٦٩٨ .

ب - النظام الموحد للحسابات القومية للدول العربية (إصدار مركز التنمية الصناعية للدول العربية يناير سنة ١٩٧١) ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) صافي الضرائب غير المباشرة : تشمل على :

أ - صافي الضرائب السلمية وهي عبارة عن الضرائب السلمية المفروضة كنسبة على كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة وكذلك على المدخلات الوسيطة على أن تطسرح الاعانات للتوصل الى صافي الضرائب السلمية .

ب - صافي الضرائب غير المباشرة الاخرى : وتشمل الضرائب المفروضة على المنتجين فيما يتعلق بالانتاج والبيع والشراء أو استعمال السلع والخدمات التي تحمل على نفقات الانتاج ويجب طرح الاعانات للتوصل الى صافي الضرائب غير المباشرة الاخرى .

(٤) الاستهلاك الوسيط في الصناعات :

يشتمل الاستهلاك الوسيط على السلع غير المعمرة والخدمات المستخدمة في الانتاج بما في ذلك نفقات اصلاح وصيانة الاصول الرأسمالية . وأية مدفوعات أخرى غير مباشرة تخص صادر التكوين الرأسمالي مثل تكلفة الحصول على قروض .

(٥) هوامش النقل والتجارة : هي قيمة خدمات النقل وتجارة التوزيع اللازمة لكي يتم تسليم الخدمات الى المشتري وعلى ذلك فان قيمة السلع والخدمات تبصر المشتري تساوي قيمتها بأسعار المنتج بعد أن يضاف اليها هوامش التجارة والنقل .

أسس التقييم في النظام الجديد للأمم المتحدة (١)

ذكرنا أن نظام الحسابات القومية في مصر والنظام الموحد للدول العربية يعتمدان أساساً على نظام الأمم المتحدة وقد أورد هذا النظام عدة أسس للتقييم وهي :

(١) القيمة على أساس سعر المنتج : وهي القيمة السوقية لاجمالي الانتاج من السلع والخدمات عند منشأة المنتج ويمكن توضيحها بالمعادلة الآتية :

القيمة على أساس سعر المنتج = المدخلات المباشرة بسعر المشتري + المدخلات الوسيطة بسعر المشتري + صافي الضرائب غير المباشرة .

ويمكن التعبير عن القيمة المضافة بسعر المنتج بأنها تمثل اجمالي الانتاج بسعر المنتج مطروحا منها الاستهلاك الوسيط المتعلق باجمالي الانتاج بسعر المشتري .

(٢) القيمة على أساس سعر المشتري : هي تكلفة السلع والخدمات السوقية عند محل المشتري أي انها تمثل سعر المنتج مضافا اليه هوامش النقل وللتجارة المضافة بسعر المشتري ويمكن توضيحها بالمعادلة الآتية :

(١) نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ، سنة ١٩٦٨ ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ - ١٧١ .

القيمة على أساس سعر المشتري = المدخلات المباشرة بسعر المشتري + المدخلات الوسيطة
بسعر المشتري + صافي الضرائب غير المباشرة + هوامش
النقل والتجارة •

(٣) التقييم باستخدام القيمة الأساسية التقريبية : هي القيمة السوقية للنتائج الاجمالية
من السلع والخدمات تسليم الوحدة الانتاجية بعد استبعاد صافي الضرائب السلمية
على هذا الناتج ويمكن توضيحها بالمعادلة الآتية :

القيمة الأساسية التقريبية = (المدخلات المباشرة بسعر المشتري + المدخلات الوسيطة
بسعر المشتري + صافي الضرائب غير المباشرة) - (صافي
الضرائب السلمية على المنتجات) •

ويمكن التعبير عن القيمة المضافة على أساس القيمة التقريبية بأنها تساوي الانتاج
الاجمالي مقوماً بالقيمة الأساسية التقريبية مطروحاً منها المدخلات الوسيطة بسعر المشتري •

(٤) التقييم باستخدام القيمة الأساسية الحقيقية : هي قيمة الانتاج الاجمالي بسعر المنتج
مطروحاً منها صافي الضرائب السلمية على الانتاج والمدخلات الوسيطة • ويمكن
توضيحها بالمعادلة الآتية :

القيمة الأساسية الحقيقية = (المدخلات المباشرة بسعر المشتري + المدخلات الوسيطة
بسعر المشتري + صافي الضرائب غير المباشرة) - (صافي
الضرائب السلمية على المنتجات + صافي الضرائب السلمية
على المدخلات الوسيطة) •

ويمكن التعبير عن القيمة المضافة على أساس القيمة الأساسية الحقيقية بأنها تساوي الناتج
الاجمالي مقوماً بالقيمة الأساسية الحقيقية مطروحاً منه المدخلات الوسيطة بنفس القيمة
شاملاً هوامش التجارة والنقل على المدخلات الوسيطة •

(٥) التقييم بالقيمة التقريبية بتكلفة عوامل الانتاج : هي قيمة الانتاج الاجمالي من السلع
والخدمات بسعر المنتج مطروحاً منها صافي الضرائب غير المباشرة الاخرى على المنتج •
ويمكن توضيحها في صورة معادلة كالآتي :-

القيمة التقريبية بتكلفة عوامل الانتاج = (المدخلات المباشرة بسعر المشتري + المدخلات
الوسيطة بسعر المشتري + صافي الضرائب غير المباشرة) - (صافي الضرائب غير
المباشرة الاخرى على المنتجات) •

ويمكن التعبير عن القيمة المضافة بالقيمة التقريبية بتكلفة عوامل الانتاج بأنها قيمة الانتاج